

د. ياسر عطية الصعيدي

كلية الآداب - جامعة المنيا

كتب تراجم الرجال ودورها

في تحصيل الحديث الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فالعلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم وأفضلها وأحقها بالاعتناء؛ لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ومادة علوم الأصول والأحكام، ومن لم يكن عنده إلمام به أخطأ وأوقع غيره في الخطأ، وانحرف عن النهج السديد من حيث لا يشعر، سواء كان مفسراً، أو فقيهاً، أو أصولياً، أو واعظاً، ولذلك لم يزل قدر علماء الحديث وحفاظه عظيماً.

(وللسنة النبوية الشريفة مكانتها في الإسلام؛ فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، فهي المفسرة لمبهمه، المفصلة لمجمله، المقيدة لمطلقه، المخصصة لعامه، الشارحة لأحكامه.)⁽¹⁾

وقد وقعت رواية الحديث ممن يجب قبول خبره، وممن يجب رده، وممن يجب التوقف فيه، ولا يُعرف الحق من ذلك ولا الباطل إلا بمعرفة أحوال الرواة الذين يحملون الأحاديث.

وحرص علماء الأمة على سلامة المنقول عن رسول الله ﷺ؛ فألّف كثير منهم في أحوال الرواة، فلا تجد في كتب الحديث اسم راوٍ إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله.

علم أسماء الرجال

- تعريفه:

هو أحد علوم الحديث الشريف، يُعنى بتتبع أحوال الرواة منذ مولدهم حتى وفاتهم، وكيفية تلقيهم الحديث وروايته؛ فهو يُعنى بمعرفة طرق تعليمهم ورحلاتهم في سبيل ذلك، وشيوخهم وتواريخ سماعهم منهم، ومكان هذا السماع، وكيفيته، وما رووه عنهم.

وهذا العلم يُعدُّ أيضا فرعًا من فروع علم التواريخ؛ لأنه يُنحَث فيه عن وفياتهم، وقبائلهم، وأوطانهم، وغير ذلك.

- أهميته:

عدّه بعض العلماء نصف علم الحديث؛ يقول صاحب كشف الظنون: (علم أسماء الرجال يعني رجال الأحاديث؛ فإن العلم بها نصف علم الحديث كما صرح به العراقي في شرح الألفية عن علي بن المديني؛ فإنه سند ومتن، للسند عبارة عن الرواة، فمعرفة أحوالها نصف العلم على ما لا يخفى^(١))، وكان للرجل لا يُسمّى عالما إلا إذا كان عارفا بأحوال رجال الحديث، فالاهتمام بأحاديث رسول الله ﷺ هي الدافع للعلماء للبحث في أحوال الرواة وتراجمهم؛ فالطعن في الراوي طعن في المروي؛ ولهذا كان هذا العلم بمثابة الحاجز أمام المشككين في سنة رسول الله ﷺ عن طريق الطعن في سند الحديث.

ويوضح الإمام النووي أهمية هذا العلم قائلا: (اعلم أن لمعرفة أسماء الرجال، وأحوالهم، وأقوالهم، ومراتبهم، فوائد كثيرة :

- منها معرفة مناقبهم وأحوالهم فيتأدب بأدبهم، ويقتبس المحاسن من آثارهم

ومنها مراتبهم، فينزلون منازلهم، ولا يقصر بالعالى في الجلالة عن درجته،
ولا يرفع غيره عن مرتبته.

- ومنها أنهم أئمتنا وأسلافنا كالوالدين لنا وأجدى علينا في مصالح آخرتنا
التي هي دار قرارنا وانصح لنا فيما هو أعود علينا فيقبح بنا أن نجعلهم وأن
نهمل معرفتهم.

- ومنها أن يكون العلم والترجيح بقول أعلمهم وأورعهم إذا تعارضت
أقوالهم.

- ومنها بيان مصنفاتهم وما لها من الجلالة وعدمها والتبنيه على مراتبها،
وفي ذلك إرشاد للطالب إلى تحصيلها، وتعريف له بما يعتمده منها وتحذيره
مما يخاف من الاغترار به وغير ذلك. (٣)

- نشأته:

ارتبطت نشأة هذا العلم بنشأة الرواية في الإسلام، إلا أن الحاجة إليه
ازدادت لما كثرت الفتن وانتشر أصحاب الأهواء والبدع والضلالات،
وكثرت الفرق وتقولوا على رسول الله ﷺ ما لم يقله لإسباغ الشرعية الدينية
على كلامهم، يروى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن ابن سيرين
قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سمو لنا رجالكم
فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ
حديثهم). (٤)

وقد أخبر النبي ﷺ بأن في أمته ممن يجيء بعده كذابين فحذر منهم
ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره،
يروى الخطيب البغدادي بسنده (عن جابر بن سمرة قال: خطبنا عمر بن

الخطاب بالجابية فقال: قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم فقال: أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد ولا يستشهد^(٥)، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين احتياطاً للدين وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين.

واعتنى رجال الحديث بتاريخ الرواة أيما عناية، وأوجبوا على كل من ادعى حفظ سنة رسول الله ﷺ أو التفقه فيها أن يعرف أولاً بتاريخ المحدثين وأحوالهم؛ يقول ابن حبان: (فالواجب على كل من انتحل العلم أو نسب إليه حفظ سنن المصطفى ﷺ والتفقه فيها، ولا حيلة لأحد في السبيل إلى حفظها إلا بمعرفة تاريخ المحدثين، ومعرفة الضعفاء منهم من الثقة؛ لأنه متى لم يعرف ذلك لم يحسن تمييز الصحيح من السقيم، ولا عرف المسند من المرسل، ولا الموقوف من المنقطع، فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم وميز العدول من الضعفاء وجب عليه حينئذ التفقه فيها، والعمل بها، ثم إصلاح النية في نشرها إلى من بعده.)^(٦)

ويعقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في علم الرواية فصلاً بعنوان: [فصل ومما يستدل به على كذب المحدث في روايته عن من لم يدرك معرفة تاريخ موت المروري عنه ومولد الراوي]، يروي فيه بسنده رواية توضح ذلك قائلاً: (عن عفير بن معدان الكلاعي قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال: فقال خالد بن معدان، قلت له في أي سنة لقيته؟، قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟، قال لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له اتق الله يا شيخ ولا تكذب؛

مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط؛ كان يغزو الروم. (٧)، ونقل قول سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"، وقول حفص بن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"، ثم علق عليه قائلاً: (يعنى احسبوا سنه ومن من كتب عنه، وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته). (٨)

- التحدث في الرجال لا يدخل في باب الغيبة:

فرّق العلماء بين الغيبة وبين التحدث في رجال الحديث؛ فرأوا أن الكلام في الرجال ليس من باب الغيبة المحرّم وإنما هو من باب تصحيح الحديث، ووردت الأخبار الكثيرة بذلك، منها أن رجلاً سأل الإمام أحمد عن أبي البخري (٩) فقال: كان كذاباً يصنع الحديث، فقال الرجل: أنا ابن عمه لحاً، قال أبو عبد الله: الله المستعان، ولكن ليس في الدين محاباة. وقال المروزي: قال أبو عبد الله: لا ينبغي للرجل إذا لم يعرف الحديث أن يحدث به، ثم قال: صار الحديث يحدث به من لا يعرفه. وسأل أحمد رجلاً عن موت ابن المبارك فقال: ما تصنع بهذا يا أبا عبد الله؟! قال: تعرف به الكذابين. وقال يحيى بن سعيد سألت شعبة وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس عن الرجل يحدث بالحديث يخطئ فيه، أو يكذب فيه، فقالوا جميعاً: بيّن أمره. وقال محمد بن بNDAR: قلت لأحمد: إني ليشكك علي أن أقول فلان ضعيف فلان كذاب، فقال: إذا سكّ أنت وسكّ أنا فمتى يُعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟! وقال عبد الله بن الإمام أحمد: جاء أبو تراب النخشي (١٠) إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف وفلان ثقة، فقال

أبو تراب: يا شيخ لا تغترب العلماء، فالتفت أبا إليه فقال له: ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة. (١١)

وعقد أبو الوليد الباجي بابا لهذا الموضوع في كتابه: "التعديل والتجريح" تحت عنوان: [باب في جواز الجرح وأنه ليس من باب الغيبة المنهي عنها وإنما هو من الدين] ، يقول فيه - بعدما نقل رأي يحيى بن سعيد السابق- : (ومما يدل على صحة هذا أنا قد وجدنا الجرح لنقله الأخبار والبحث عن أحوالهم، وطعن الأئمة عليهم في سائر أعصر المسلمين من أهل العلم والدين وللورع.) (١٢)

يقول الخطيب البغدادي: وقد أنكر قوم -ولم يتبحروا في العلم- قول الحفاظ من أئمتنا وأولي المعرفة من أسلافنا: إن فلانا الراوي ضعيف، وفلان غير ثقة، وما أشبه هذا من الكلام، ورأوا ذلك غيبة لمن قيل فيه إن كان الأمر على ما ذكره القائل وإن كان الأمر على خلافه فهو بهتان. قلت وليس الأمر على ما ذهبوا إليه؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به. وأطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل لثلا يتغطى أمره على من لا يخبره فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة. وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقا في روايته. (١٣)

ويؤيد الخطيب البغدادي كلامه برواية وردت عن النبي ﷺ؛ فيروي بسنده (عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعير فتسخطته، فقال: والله مالك علينا من شيء،

فجاءت رسول الله ﷺ فنكرت ذلك له، فقال: ليس لك عليه نفقة، وأمرها أن
تعد في بيت أم شريك، ثم قال: إنها امرأة يغشاها أصحابي، اعتدَى عند ابن
أم مكتوم؛ فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فأذنيني، قالت: فلما
حللت ذكرت له: إن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطبائي، فقال رسول
الله ﷺ: أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا
مال له، انكحي أسامة بن زيد. قالت: فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة بن زيد،
فنكحته، فجعل الله فيه خيرا كثيرا، واشتبطت به. ثم يقول معلقا على هذا
الخبر: (في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة
النصيحة لتجنب الرواية عنهم وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأن رسول
الله ﷺ لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه وأخبر عن
معاوية أنه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير،
كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن التي يؤدي السكوت عن
إظهارها عنهم وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلى الفساد
في شريعة الإسلام، أولى بالجواز، وأحق بالإظهار.)^(١٤)

وفي مقدمة "سان الميزان" يقول الإمام ابن حجر العسقلاني: (... إلا
أنه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليست له أهلية ذلك
وتبليغه فأخطئوا فيما تحملوا ونقلوا، ومنهم من تعدد ذلك قد دخلت الآفة فيه
من هذا الوجه، فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة للذب عن سنة نبيه ﷺ،
فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يُعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل
كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية.)^(١٥)

وقد العلماء ذلك بذكر ما يتعلق من عيوب الراوي بنقل الحديث لا
بغيرها من عيوب الراوي، وعدوا ذكر غيرها غيبة؛ يقول ابن الصلاح في

مقدمته: (ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتق الله تبارك وتعالى، ويتثبت، ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليماً، ويسم بريئاً بسمعة سوء يبقى عليه للدهر عارها.)^(١٦)، ويقول أبو الوليد اللباجي: (ولئما يجوز للمجرح أن يذكر المجرح بما فيه مما يرد حديثه لما في ذلك من النّب عن الحديث، وكذلك ذو البدعة يذكر ببدعته لئلا تغتر به الناس حفظاً للمصلحة وذباً عنها، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه لأنه من باب الغيبة. قال سفيان الثوري فسي صاحب البدعة يذكر ببدعته ولا يغتاب بغير ذلك؛ يعني - والله أعلم - أن يورد ما فيه لا على وجه السب له، أو يقال فيه ما ليس فيه. فأما أن يذكر ما فيه مما ينثم دينه على وجه التحذير منه فليس من باب الغيبة، والله أعلم.)^(١٧)

بل عدّ كثير من العلماء بيان حال الراوي من باب النصيحة والأمانة التي لا يجب السكوت عنها؛ كما مر من خير الإمام أحمد مع أبي تراب. فيجب على جميع من عنده علم من ناقل خير أو حامل أثر أن يبديها لمن لا علم له به، ليكون بتحذير الناس إياه من الناصرين لدين الله الذابيين الكذّاب عن رسول الله ﷺ. وقد روى الخطيب البغدادي بسنده في ذلك روايات كثيرة منها أن عمرو بن علي قال: (حدثنا عفان قال: كنا عند إسماعيل بن علية جلوساً، قال: فحدث رجل عن رجل، فقلت: إن هذا ليس بثبت. فقال: الرجل اغتبه. فقال إسماعيل: ما اغتابه ولكنه حكم أنه ليس بثبت.)، وروى عن محمد بن أبي خلف قال: (كنا عند ابن علية فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سليم، فقال بعض من حضره: وما تصنع بليث بن أبي سليم وهو ضعيف الحديث؟ لم لا تسأله عن حديث لأيوب؟!، قال: فقال: سبحان الله أتغتاب رجلاً من العلماء؟!، قال: فقال ابن علية: يا جاهل نصحك، إن هذا أمانة ليس بغيبة.)^(١٨)

ونتيجة لهذا الجهد العلمي الكبير الذي أولاه العلماء لتتبع سير الرواة
اجتمعت لديهم ثروة كبيرة من تراجم الرجال وأخبارهم فألقوا فيها المصنفات
والكتب، وصلنا بعضها وما زال بعضها مفقودا قد ورد ذكره في المصادر.

وتنوعت اهتمامات المؤلفين في هذا العلم؛ فصنفوا في الصحابة
وأحوالهم، وقبائلهم، وأخبارهم، وأحاديثهم، ومنهم من قسم كتابه طبقات،
ومنهم من اهتم بكتب بعينها فترجم لرجالها كالصحيحين والكتب الستة،
ومنهم من اهتم بذكر النقاة، وآخرون ألقوا في الضعفاء والمتروكين، وفي
الأسماء والكنى، وفي المؤلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وفي متشابه
الأسماء والنسبة، وغيرها.

(كتب اهتمت بتراجم الصحابة)

إن معرفة الصحابة وتحديدهم من غيرهم من الأهمية بمكان، لدرجة
أن العلماء عدوا المتبحر في هذا العلم حافظا نظرا لمعرفته المرسل من
المتصل. فالحاكم النيسابوري يشير إلى أهمية معرفة الصحابة من غيرهم
بالنسبة لرواة الحديث قائلا: (ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل
الحفظ؛ فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن
رسول الله ﷺ يتوهمونه صحابيا، وربما روى المسند عن أبي فيتوهمونه
تابعيا).^(١٩) كما يشير ابن جماعة إلى ذلك قائلا: (هذا فن مهم عظيم الفائدة
يُعرف به المرسل والمتصل).^(٢٠) ويقول ابن حجر في مقدمة الإصابة :
(إن من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي، ومن أجل معارفه تمييز
أصحاب رسول الله ﷺ ممن خلف بعدهم).^(٢١)

واختلف العلماء في تعريف الصحابي؛ فأهل الحديث وبعض الأصوليين يطلقون اسم الصحابي على كل مسلم روى عن رسول الله ﷺ حديثاً أو كلمه كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤيةً من الصحابة. وكثير الأصوليين يرون أنه: من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبّع له والأخذ عنه^(٢٢)، يقول الإمام محيي الدين النووي: (أما الصحابي ففيه مذهبان، أحدهما وهو مذهب البخاري وسائر المحدّثين وجماعة من الفقهاء وغيرهم أن: كل مسلم رأى النبي ﷺ ولو ساعة وإن لم يجالسه ويخالطه. والثاني وهو مذهب أكثر أهل الأصول أنه: يشترط مجالسته. وهذا مقتضى العرف، وذلك مقتضى اللغة. وهكذا قاله الإمام أبو بكر الباقلاني رحمه الله وغيره.)^(٢٣)

ويُتوسّع في التعريف بمرور الزمن، فينتهي الرأي في زمن ابن حجر إلى قوله: (وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقى النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام؛ فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى.)^(٢٤)

وقد أُلّف في معرفة الصحابة علماء كثر، منهم:

- أبو الحسن علي بن عبد الله شيخ البخاري (ت: ٢٤٣هـ).
- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).
- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ).
- أبو بكر بن أبي خثيمة (ت: ٢٧٩هـ).
- محمد بن عيسى المروزي (ت: ٢٩٣هـ).
- محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي (ت: ٢٩٧هـ).

- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الوليد المعروف بابن منده الأصفهاني (ت: ٣٠١هـ).
- عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد الأهوازي (ت: ٣٠٦هـ).
- أبو بكر عبد الله بن أبي داود (ت: ٣١٦هـ).
- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت: ٣٣٠هـ).
- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق (ت: ٣٥١هـ).
- أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت: ٣٥٣هـ).
- أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ).
- الطبراني سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠هـ).
- أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).
- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ).
- أبو موسى محمد بن عمر الأصفهاني (ت: ٥٨١هـ).

ومن أهم الكتب في معرفة الصحابة:

الاستيعاب في معرفة الأصحاب

للفقيه الحافظ للمحدث أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي المولود سنة ٣٦٨هـ المتوفى بشاطبة سنة ٤٦٣هـ (٢٥).

قال في مقدمته: (وبعد: فإن العلم محيط بأن السنن أحكام جارية على المرء في دينه في خاصة نفسه وفي أهله وماله، ومعلوم أن من حكم بقوله وقضى بشهادته فلا بد من معرفة اسمه ونسبه وعدلته، والمعرفة بحاله. ونحن وإن كان الصحابة - رضي الله عنهم - قد كفيينا البحث عن أحوالهم

لإجماع أهل الحق من المسلمين - وهم أهل السنة والجماعة - على أنهم كلهم عدول فواجب الوقوف على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليهتدي بهديهم؛ فهم خير من سلك سبيله واقتدى به، وأقل ما في ذلك معرفة المرسل من المعتد؛ وهو علم جسيم لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله. ولا خلاف علمته بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله من أوكذ علم الخاصة وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير، ومنا أظن أهل دين من الأديان إلا وعلمواهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم؛ لأنهم الوساطة بين النبي وبين أمتة. (٢٦)

وسمى ابن عبد البر كتابه "الاستيعاب" لظنه أنه استوعب ما في كتب من قبله فجمعه، واختصره، وزاد عليه ما أغفلوه من الأخبار التي يعرف بها مراتب الصحابة؛ فهو يقول: (وقد جمع قوم من العلماء في ذلك كتباً صنفوها، ونظرت إلى كثير مما صنفوه في ذلك، وتاملت ما ألفوه فرأيتهم - رحمة الله عليهم - قد طولوا في بعض ذلك، وأكثروا من تكرار الرفع في الأنساب ومخارج الروايات، وهذا وإن كان له وجه فهو تطويل على من أحب علم يعتمد عليه من أسمائهم ومعرفتهم، وهم مع ذلك قد أضربوا عن التنبيه على عيون أخبارهم التي يوقف بها على مراتبهم. ورأيت كل واحد منهم قد وصل إليه من ذلك شيء ليس عند صاحبه، فرأيت أن أجمع ذلك وأختصره وأقربه على من أراده، وأعتمد في ذلك على النكت التي هي البغية من المعرفة بهم، وأشير إلى ذلك بالطف ما يمكن، وأذكر عيون فضائل ذي الفضل منهم وسابقته ومنزلته، وأبين مراتبهم بأوجز ما تيسر وأبلغه؛ ليستغني اللبيب بذلك ويكفيه عن قراءة التصنيف الطويل فيه، وجعلته

على حروف المعجم ليسهل على من ابتغاه ويقرب تناوله على طالب ما
أحب.) (٢٧)

وذكر ابن عبد البر في مقدمته خمسة عشر مصدرا اعتمد عليها
كمصادر أساسية في كتابه، وأشار إلى مراجع أخرى كثيرة لسم يذكرها،
موضحا كيفية أخذه عن هذه المصادر.

و يقول: (ولم أتتصر في هذا الكتاب على ذكر من صحب صحبته
ومجالسته حتى ذكرنا من لقي النبي ولو لقيته واحدة مؤمنا به أو رآه رؤية أو
سمع منه لفظة فأداها عنه واتصل ذلك بنا على حسب روايتنا وكذلك ذكرنا
من ولد على عهده من أبوين مسلمين فدعا له أو نظر إليه وبارك عليه ونحو
هذا ومن كان مؤمنا به وقد أدى الصدقة إليه ولم يرد عليه.) (٢٨)

وبدأ كتابه بذكر أحوال النبي ﷺ طيلة حياته، ثم تبعه بذكر الصحابة
بابا بابا مرتبين على حروف المعجم وفق ترتيب أهل المغرب للحروف.

وفي نهاية كتابه يؤكد ما بدأه به من أهمية العلم بأحوال الصحابة
قائلا: (فهذا ما انتهى إلينا من الأسماء والكنى في الرجال والنساء من
أصحاب رسول الله ﷺ ممن روى وجاءت عنه رواية، أو انتظم ذكره في
حكاية تكل على أنه رأى رسول الله ﷺ مولودا بين أبوين مسلمين، أو قدم
عليه، أو أدى الصدقة إليه ... ومن وقف على ما ذكرنا في كتابنا هذا من
أسماء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وما تضمنه من عيون
أخبارهم فقد أخذ بحظ وافر من علم الخبر ومعرفة الحديث لما فيه من
الوقوف على الجواب من المسند، واستولى على معرفة أهل القرن الأول
المبارك، وتلك المنزلة التي هي نصاب علم الخبر ومفتاح فهم الأثر.) (٢٩)

وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب إلا أن بعض العلماء عاب عليه
إيراده كثيرا مما شجر بين الصحابة، وحكاياته عن الإخباريين لا المحدثين
مع ما يغلب علي الإخباريين من الإكثار والتخليط فيما يروونه. (٢٠)

وقد عكف على هذا الكتاب - لأهميته - كثير من العلماء بالتذليل
والاختصار، فمن ذبولاته :

- ذيل أبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد ابن
فتحون الأندلسي (ت: ٥١٩هـ).

- ذيل أبي الحجاج يوسف بن محمد بن مقلد الجاهري التوخسي الشافعي
(ت: ٥٥٨هـ)، سماه الارتجال في أسماء الرجال.

- ذيل أبي القاسم محمد بن عبد الواحد الغافقي الغرناطي الملاحي المتوفى
سنة ٦١٩هـ. (٢١)

ونظرا لأهمية كتاب الاستيعاب يشير صاحب كشف الظنون إلى
محاولة ترجمته إلى اللغة التركية قائلا: (وكان السلطان أحمد خان الخثمياني
قد أشار إلى ترجمته بالتركي فباشر إمامه المولى مصطفى ولم يوفق
لإتمامه، فمات وقد وصل إلى حرف الحاء، ثم بإشره المولى كمال الدين
محمد بن أحمد المعروف بطاشكيري زاده، ولما وصل إلى حرف الراء مات
السلطان فبقي ناقصا). (٢٢)

أَسَدُ الْغَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ

للشيخ علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد العلامة عز
الدين أبو الحسن الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، (ت: ٦٣٠هـ). (٢٣)

وابن الأثير كثيره ممن ألفوا في تراجم الرجال يوضح في مقدمته أهمية هذا العلم قائلا: (لما بعد: فلا علم أشرف من علم الشريعة؛ فإنه يحصل به شرف الدنيا والآخرة... والأصل في هذا العلم كتساب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، فأما الكتاب العزيز فهو متواتر مجمع عليه غير محتاج إلى ذكر أحوال ناقله، وأما سنة رسوله ﷺ فهي التي تحتاج إلى شرح أحوال رواتها وأخبارهم... ولأن السنن التي عليها مدار تفصيل الأحكام ومعرفة الحلال والحرام إلى غير ذلك من أمور الدين إنما ثبتت بعد معرفة رجال أسانيدنا ورواتها، وأولهم والمقدم عليهم أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا جهلهم الإنسان كان بغيرهم أشد جهلا، وأعظم إنكارا، فينبغي أن يعرفوا بأنسابهم وأحوالهم هم وغيرهم من الرواة.)^(٣٤)

ويذكر ابن الأثير في مقدمته أن الداعي لتأليفه "أسد الغابة" سببان: أولهما: أنه نظر في الكتب المؤلفة قبله في تراجم الصحابة ككتاب ابن منده الأصفهاني (ت: ٣٠١هـ) وكتاب أبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ) وكتاب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) وكتاب الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (ت: ٥٨١هـ) فوجد أن كلا منهم سلك في جمعه طريقا غير طريق الآخر، فرأى أن يجمع بين هذه الكتب ويضيف إليها ما استدرك عليها.

الثاني: أنه لما سافر إلى الشام لزيارة بيت المقدس تقابل مع جماعة من أعيان المحدثين حثوا عزمه على جمع كتاب لهم في أسماء الصحابة، لأن كثيرا ممن جمعوا أسماء الصحابة اختلفوا في النسب والصحبة وغير ذلك.^(٣٥)

وجدير بالذكر أن ابن الأثير أشار إلى أمر مهم جدا هو أن كتابه هذا كان يحتاج منه بعد عودته إلى وطنه أن ينقحه فيكثر أسانيدَه ويخرج أحاديثه التي فيه بأسانيدَها، لكنه رأى أن ذلك متعب جدا وأنه يحتاج إلي نقض كل ما جمع، فاكتفى بنقل ما تدعوا إليه الضرورة دون الإخلال بترتيب الكتاب، ولا يكثر إلى حد الإضجار والإملال.^(٣٦)

ورسم ابن الأثير لنفسه من أول كتابه منهاجا سار عليه طيلة الكتاب ولم يخالفه، نبه عليه في مقدمته قائلا: (إني جمعت بين هذه الكتب كما ذكرته قبل، وعلمت على الاسم؛ علامة ابن منده صورة "د"، وعلامة أبي نعيم صورة "ع"، وعلامة ابن عبد البر صورة "ب"، وعلامة أبي موسى صورة "س"، فإذا كان الاسم عند الجميع علمت عليه جميع العلامت، وإن كان عند بعضهم علمت عليه علامته، وأذكر في آخر كل ترجمة اسم من أخرجه، وإن قلت أخرجه الثلاثة فأعني ابن منده وأبا نعيم وأبا عمر بن عبد البر، فإن العلامت ربما تسقط من الكتاب وتُنسى، ولا أعني بقولي أخرجه فلان وفلان أو الثلاثة أنهم أخرجوا جميع ما قلته في ترجمته، فلو نقلت كل ما قالوه لجاء الكتاب طويلا؛ لأن كلامهم يتداخل ويخالف بعضهم البعض في الشيء بعد الشيء، وإنما أعني أنهم أخرجوا الاسم. ثم إنني لا أقتصر على ما قالوه إنما أنكر ما قاله غيرهم من أهل العلم، وإذا ذكرت اسما ليس عليه علامة أحدهم فهو ليس في كتبهم ... ولم أخل بترجمة واحدة من كتبهم جميعها بل أذكر الجميع حتى إنني أخرج الغلط كما ذكره المخرج له، وأبين الحق والصواب فيه إن علمته، إلا أن يكون أحدهم قد أعاد

الترجمة بعينها فأتركها وأذكر ترجمة واحدة، وأقول: قد أخرجها فسلان في موضعين من كتابه. وأما ترتيبه ووضعها فإنني جعلته على حروف: أ، ب، ت، ث، ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث، وكذلك أيضا في اسم الأب والجد ومن بعدهما والقبائل أيضا.)^(٢٧)

وهنا يمكننا القول إن كتاب أسد الغابة تميّز بعدة مميزات أهمها:

- ١- أنه لم يُخلَّ بشرطٍ من الشروط التي أخذها على نفسه في مقدمته.
- ٢- حُسن الترتيب؛ فهو مرتب ترتيبا هجائيا، مما يسهل استعماله، وكسّنت كتب الصحابة قبله مرتبة على الطبقات أو السنوات أو الأحداث، عسرة الترتيب.
- ٣- شرح الألفاظ الغريبة التي ترد في حديث بعض المذكورين فسي أخسر ترجمته.

٤- ضبط الأسماء المتشابهة المتفقة رسما المختلفة نطقا.

- ٥- التنقيح والتحقيق في كثير من القضايا: حرص مؤلفه على تحقيق مواضع أخطأ فيها من قبله؛ فقد صوب ما وقع فيه سابقوه من خلط بين الصحابة وغيرهم ممن أسلم في عهد الرسول ﷺ ولم يره، مثال ذلك الأحنف بن قيس، فقد عدّوه من الصحابة ولم يعدّه ابن الأثير لأنه لم يفتد إلى النبي ﷺ ولم يصحبه. كما حرص على ضبط المُشكّل من الأسماء، وشرح غريب الألفاظ. كما صحّح ما وقع فيه السابقون من أخطاء في ترتيب التراجم.

- ٦- ذكر في أول كتابه فصلا ضمنه أسانيد الكتب التي كثر تخريجه منها حتى لا يكرر الأسانيد في الأحاديث.

٧- محاولة الاستقصاء؛ فقد كان حتى وقت تأليفه أجمع كتاب ألف في بابه.
٨- حسن الوضع؛ فقد حرص أن يكون كتابه مناسباً لموضوعه؛ فأهمل
الأسانيد والأنساب، كما أهمل تراجم المخضرمين لأنهم ليسوا من
الصحابية.

ومع هذا لم يسلم كتابه من النقد، فهذا ابن حجر يقول فيه: (إلى أن
كان في أوائل القرن السابع فجمع عز الدين ابن الأثير كتاباً حافلاً سماه "أسد
الغابة" جمع فيه كثيراً من التصانيف المتقدمة إلا أنه تبع من قبله فخط من
ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبية على كثير من الأوهام الواقعة في
كتبهم.)^(٣٨)

وكما اختصر العلماء كتاب الاستيعاب لابن عبد البر اختصروا كذلك
"أسد الغابة"، فمن مختصراته:

- تهذيب الأسماء واللغات لمحيي الدين النووي (ت: ٦٧٦هـ).
- ومختصره لمحمد بن محمد الكاشغري النحوي (ت: ٧٠٥هـ).
- تجريد أسماء الصحابة لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٨٤هـ).
- درر الآثار وغرر الأخبار لبدر الدين محمد بن يحيى بن مسعود المرزوقي
القدسسي الحنفي.^(٣٩)
- معالم السعادة في أحاديث صاحب السيادة الملخص من أسد الغابة لأحمد
ابن محمد بن أحمد ، الخضرأوي (ت: ١٣٢٧ هـ).

الإصابة في تمييز الصحابة

للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
(ت: ٨٥٢هـ).^(٤٠)

ولعل هذا الكتاب أهم كتاب وصلنا في تراجم الصحابة؛ فقد جمع فيه الحافظ ابن حجر ما في الاستيعاب وذيولاته، وأسد الغابة، والتجريد وزاد عليهم كثيرا. يقول ابن حجر: (وقد وقع لي بالتتبع كثير من الأسماء التي ليست في كتابه ولا أصله على شرطهما، فجمعت كتابا كبيرا في ذلك ميّزت فيه الصحابة من غيرهم.)^(٤١)

وجعل ابن حجر كتابه في أربعة أقسام:

الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

الثاني: فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة من النساء والرجال ممن مات صلى الله عليه وآله وسلم وهو في دون سن التمييز.

الثالث: فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أركبوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق أهل العلم بالحديث. وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا لمقاربتهم لتلك الطبقة لا أنهم من أهلها.

الرابع: فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعول عليه على طرائق أهل الحديث. ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيّنا، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه.^(٤٢)

ثم يبين أهمية القسم الرابع من كتابه وسبقه فيه فيقول: (وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه، ولا من حام طائرُ فكره عليه، وهو الضاللة المطلوبة في هذا الباب الزاهر، وزيادة ما يمخضه من هذا الفن اللبيب الماهر).^(٤٣)

وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب وتتبعه لكتب السابقين وتعقيبه عليهم إلا أن الحافظ ابن حجر مات قبل عمل المبهمات.

واختصر الإمام السيوطي كتاب ابن حجر وسمى مختصره: "عين الإصابة في معرفة الصحابة"، وقال في تدريب الراوي: (قال العراقي وروى الساجي في المناقب بسند جيد عن الرافعي قال: قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفاً، ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في قبائل العرب، وغير ذلك. قال: ومع هذا فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف مع كونهم يذكرون من توفي في حياته صلى الله عليه وسلم ومن عاصره أو أدركه صغيراً).^(٤٤)

(كتب الطبقات)

أي: طبقات كل صنف من أهل العلم، كالأدباء، والأصوليين، والأطباء، والأولياء، والبيانين، والتابعين، والحفّاظ، والحكام، والحنفية، والحنابلة، والمالكية، والشافعية، والمفسرين، والمحدثين، والخطاطين، والرواة، والشعراء، والصحابة، والمجتهدين، والصوفية، والطلابين، والأمم، والعلوم، والفرسان، والعلماء، والقرضيين، والفقهاء، ورؤساء الزمن،

والقراء، والنحاة، واللغويين، والمتكلمين، والمعبرين، والمعتزلين، والممالك،
والنسائين، والنسائك، إلى غير ذلك. (٤٥)

وبهنا منها هنا طبقات الرواة، وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ
وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة وعصرا بعد عصر إلى زمن
المؤلفين (٤٦) وأهم الكتب المؤلفة في هذا الفن:

- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري (ت: ٢٣٠هـ).
- طبقات الرواة لخليفة بن خياط الشيباني (ت: ٢٤٠هـ).
- الطبقات لأبي الحسن مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ).
- طبقات التابعين لأبي حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ).
- الطبقات لأبي عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ).
- طبقات المحدثين بأصفهان لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن
حيان الأنصاري (ت: ٣٦٩هـ).
- طبقات الهمداني لأبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي الهمداني
(ت: ٣٨٤هـ).
- طبقات الحافظ لأبي عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).
- طبقات المدلسين لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).
- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). (٤٧)

ولعل أهم كتاب ألف في الطبقات، ومعظم كتب الطبقات بعده عيال
عليه هو كتاب:

الطبقات الكبرى

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري الهاشمي البصري، نزول

بغداد، المعروف بكاتب الواقدي، ولد بالبصرة سنة ١٦٨هـ وتوفي ببغداد سنة ٢٣٠هـ. (٤٨)

يُعَدُّ هذا الكتاب من أوائل الكتب للمؤلفة في طبقات الصحابة والتابعين وتابعي التابعين حتى سنة ٢٣٠هـ، راعى ابن سعد فيه أثناء ترتيب طبقاته عنصرَي الزمان والمكان؛ فبالنسبة للزمان نراه يهتم في ترتيبه بسأحداث السيرة كالهجرة إلى الحبشة، ومن شهد بدرا، ومن أسلم قبل فتح مكة. وبالنسبة للمكان نراه يترجم للصحابة والتابعين وتابعيهم حسب بلدانهم التي ولدوا بها أو استقروا فيها؛ فسمى من كانوا بمكة أو المدينة أو الطائف، ومن نزلوا الكوفة أو البصرة، ومن أقام في الشام أو مصر.

إلا أنه أثر أن يبدأ كتابه بذكر من انتمى إليه رسول الله ﷺ، فأورد الأحاديث للمروية في ذلك، وعقب بذكر من وُلدَ رسولَ الله ﷺ من الأنبياء؛ فتحدث عن آدم وحواء وأولادهم، وتبعه بإدريس، ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل، ثم ذكر القرون التي بين آدم ومحمد عليهما السلام، ثم أورد سيرة المصطفى ﷺ: من مولده ومبعثه وهجرته وغزواته، والوفود التي وفدت عليه، ثم قسم كتابه طبقات فبدأ بطبقات الصحابة: طبقة البدرين من المهاجرين، طبقة البدرين من الأنصار، طبقات أهل المدينة من الصحابة والتابعين، ثم طبقات أهل مكة، طبقات المحدثين باليمن، طبقات الكوفيين، طبقات من نزل البصرة من أصحاب رسول الله ﷺ ومن كان بعدهم من التابعين وأهل العلم والفقهاء، وختم طبقاته بجزء خصصه لطبقات النساء.

وعاب بعض الباحثين على ابن سعد هذا التقسيم لكنه التمس له العذر

قائلا: (وفي هذا التقسيم الطبقي الذي أخذ به ابن سعد - وفضله أصحاب الطبقات بعده - عيب واضح لكنه لا مفر منه: وهو تداخل بعض أشخاص الطبقات فيما بينهم؛ فقد يكون المترجم من طبقة المهاجرين البدرين ثم يتاح له أن يهاجر إلى بعض البلدان أثناء الفتوح، ثم يكون ممن حلوا مدة طويلة في المدينة يفتون، فلم يكن بدُّ من أن يترجم له ابن سعد في طبقته الحقيقية، ثم يضطر لترجمته في موضعين آخرين أو أكثر، إلا أن ابن سعد التفت إلى هذا فجعل الترجمة المفصلة المسهبة هي الواردة لدى طبقة الشخص المترجم، وليس تبعا لبعض ما امتاز به من الخصائص الأخرى).^(٤٩)

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب الطبقات تقاسم روايته عن ابن سعد تلميذاه الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي (ت: ٢٨٢هـ)^(٥٠) وأبو علي الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن محرز البغدادي (ت: ٢٨٩هـ)^(٥١)؛ فالمطلع على كتاب الطبقات يجد بين الحين والآخر عبارة: "حدثنا محمد بن سعد".^(٥٢)

(كتب تراجم رواة بعض الأئمة المشهورين)

اتفق السلف من مشايخ الحديث على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيح البخاري وصحيح مسلم، وأصحهما صحيح البخاري، ومن الصحاح كتاب سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي. وعدد النووي هذه الخمسة في الأصول، إلا أن الجمهور جعلها ستة، وعدَّوا منها كتاب الموطأ للإمام مالك، وجعل بعضهم كتاب الموطأ بعد الترمذي وقيل للنسائي، والأصح أنه بعد مسلم في الرتبة، وعدَّ بعضهم بدل الموطأ سنن ابن ماجة.^(٥٣)

ونظراً لأهمية هذه الكتب اعتنى علماء الحديث بها وبروايتها، وألّفوا الكتب المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها، فمنهم من اهتم بكتّاب بعينه مثل صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو موطأ الإمام مالك أو سنن أبي داود، فمن ذلك:

- رجال صحيح مسلم لابن منجويه الأصبهاني (ت: ٣٤٧هـ).
- من روى عنهم البخاري في الصحيح لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ).
- رجال صحيح البخاري لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ).
- تراجم رواة مالك للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر ابن عبد البر النمري (ت: ٤٦٣هـ)، فإنه ترجم فيه لرواة مالك في الموطأ على حروف المعجم، مع الكلام على متونها وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيد، وهو كتاب كبير الجرم في سبعين جزءاً، عزيز العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله، وقد قال ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أملاً فكيف أحسن منه! (٥٤)
- أسماء رجال سنن أبي داود للإمام أبي علي حسين بن محمد الجبائي اللخسائي (ت: ٤٩٨هـ).
- إسماعيل المبطأ في رجال الموطأ لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ).

واهتم غيرهم بتراجم رواة الصحيحين مثل:

- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه للنيسابوري الحاكم (ت: ٤٠٥هـ).

- أسماء رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت: ٥٠٧هـ)، جمع فيه بين كتابي أبي نصر وابن منجويه، وأحسن في ترتيبه على الحروف واستدرك عليها.

إلا أن جُلَّ اهتمام العلماء كان لرواة الكتب الستة، فألفوا في ذلك الكثير من المؤلفات مثل:

- المعجم لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، اشتمل كتابه على ذكر أسماء شيوخ أصحاب الكتب الستة دون غيرهم.

وكان من منهج الحافظ ابن عساكر في كتابه :

أ- اقتصر فيه مؤلفه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين.

ب- رتب كتابه على الحروف المشرقية، وابتدأ كتابه بمن اسمه أحمد.

ج- أورد التراجم على سبيل الاختصار، حيث ذكر اسم المترجم ونسبته، ثم من روى عنه من أصحاب الكتب الستة، ثم يتكلم على كثير منهم بما يليق بحالهم من العدالة، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إن وقع له. وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقة أو ما شابه ذلك من رتب العلو في الرواية.

د- ثم استعمل لأصحاب السنة علامات تدل عليهم، وهي: (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (د) لأبي داود، (ت) للترمذي، (ن) للنسائي، (ق) لابن ماجه.

- الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الحنبلي (ت: ٦٠٠هـ).

ويعتبر هذا الكتاب أول كتاب يتناول جميع الرواة المذكورين في الكتب الستة من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى أصحاب الكتب الستة نفسها، ولما كان هذا للكتاب هو النواة الأولى لما تلاه من كتب اهتمت بهذا الشأن، حيث لم يسبقه غيره في هذا المضمار، وقعت فيه بعض الأوهام والاستدراكات، التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ- لم يستقص جميع رواة الكتب الستة.

ب- لم يستوف أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي المترجم له.

ج- يوهم فيورد تراجم من ليس على شرط الكتب الستة، فيترجم لهم على أنهم من رواة الكتب الستة.

وصنف كثير من العلماء كتباً على الكمال، منها:

- تهذيب الكمال للحافظ جمال الدين يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ)،

ويجب ملاحظة أن التهذيب غير الاختصار، فقد يظن البعض خطأ أن

التهذيب اختصار؛ قال بشار عواد محقق تهذيب الكمال في مقدمته: (إن

التهذيب ليس مختصراً للكمال، إذ هناك فرق بين الاختصار والتهذيب؛

فالأخيرة تدل في الأغلب على التقية والإصلاح والاستدراك.)^(٥٥)

وقد بين المزي سبب تأليفه لهذا التهذيب قائلاً عن كتاب الكمال

للجماعيلي: (هو كتاب نفيس كثير الفائدة، لكن لم يصرف مصنفه عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعاً شافياً، فحصل في كتابه بذلك إغفال وإخلال ... فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال.)^(٥٦)

وجدير بالذكر أن كتاب تهذيب الكمال للحافظ المزيّ استرعى اهتمام كثير من العلماء فكانوا منه بين مكمل أو مهذب أو مختصر، فمن ذلك:

- التهذيب في مختصر التهذيب للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اختصر فيه مؤلفه كتاب: (تهذيب الكمال)، وأضاف إليه ما رآه حرياً بالإضافة، وعلق على كثير من تراجم الأصل من حيث الرواية وضبط الأسماء والوفيات وبعض أقوال العلماء في المترجمين. وهذا الكتاب هو الذي قام صفى الدين الخزرجي بتلخيصه في كتابه المعروف: (خلاصة تهذيب الكمال).

وله كذلك كتاب: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، اقتصر فيه الذهبي على رواية الكتب الستة فقط.

- مختصر تهذيب الكمال والأطراف لأبي العباس أحمد بن محمد العسكري الأندلسي (ت: ٧٥٠هـ).

- إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مغنطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي التركي المصري (ت: ٧٦٢هـ).

وكتابه هذا يعد من أفضل الكتب المصنفة على كتاب (تهذيب الكمال) للحافظ المزيّ، وقد اعتنى فيه مؤلفه في تدقيق معظم النصوص التي أوردها

المزِّي في كتابه، وتكلم على أدنى اختلاف فيما نقله، مع الاستدراك على المزِّي فيما فاته من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيمن ترجم لهم في (تهذيب الكمال).

- مختصر التهذيب لشمس الدين محمد بن علي (ت: ٧٦٥هـ)، وأضاف إليهم من في الموطأ.

- مختصر التهذيب لابن أبي المجد الحنبلي (ت: ٨٠٤هـ).

- إكمال التهذيب للسراج عمر بن علي الملقن (ت: ٨٠٤هـ).

- مختصر التهذيب لثقي الدين أبي بكر أحمد بن شهبه (ت: ٨٥١هـ).

- خلاصة تذهيب الكمال للحافظ صفي الدين الخرجي (ت: ٩٢٣هـ).

ولعل أهم كتاب وصلنا في هذا الموضوع هو كتاب: تهذيب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

يعد كتاب ابن حجر من أجمع مختصرات تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزِّي وأضبطها، ولاسيما أن ابن حجر استفاد مما تقدمه في هذا المجال، فنجده يشير إلى أهمية كتابي "الكمال" للمقدسي و"تهذيبه" للمزِّي في مقدمة كتابه قائلا: (أما بعد: فإن كتاب "الكمال في أسماء الرجال" الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزِّي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الأبواب وقعا، ولاسيما

التهذيب؛ فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه وألف بين لفظه ومعناه. (٥٧)

لكنه يأخذ على التهذيب طوله الذي دفع كثيرا من الناس إلى العزوف عن الرجوع إليه واقتصروا على مختصراته كالكاشف للذهبي، وهو لا يُغني لشدة اختصاره، فنجده يقول: (بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله فاقتصر بعض الناس على الكشف عن الكاشف الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي. ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه. (٥٨)

كما انتقد ابن حجر كتاب "التهذيب" للذهبي على الرغم من طوله واستيفائه على عكس كتاب "الكاشف"، فنجده يقول: (ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه. (٥٩)

ثم يوضح ابن حجر عمله في كتابه قائلا: (فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو؛ فإن ذلك بالمعاجم والمشينات أشبه منه بموضوع الكتاب... فحذفت هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب... فاقتصر من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثرًا على الأشهر والأحفظ والمعروف، فإن كانت الترجمة قصيرة لم أحذف منها شيئًا في الغالب، وإن كانت متوسطة

اقتصرت على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل من ذلك إلا لمصلحة مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما، ولم التزم سياق الشيخ والرواة في الترجمة الواحدة على حروف المعجم؛ لأنه لزم من ذلك تقديم الصغير على الكبير، فأحرص على أن أنكر في أول الترجمة أكثر شيوخ الرجل وأسندهم وأحفظهم إن تيسر معرفة ذلك، إلا أن يكون للرجل ابن أو قريب فإنني أقدمه في الذكر غالباً، وأحرص على أن أختم الرواة عنه بمن وصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة، وربما صرحت بذلك، وأحذف كثيراً من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق أحقته... وربما أوردت بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وربما زدت ألفاظاً يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك، وأحذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار.^(١٠)

وعلى الرغم من أن كتاب ابن حجر يعد مختصراً للتهذيب إلا أنه يشير في مقدمته إلى أنه لم يحذف من تراجم التهذيب أحداً، بل ربما زاد فيهم من يراه على شرط صاحب التهذيب.

وللأمانة العلمية وحتى لا يختلط الأمر على القارئ يوضح ابن حجر في مقدمته علامة الزائد على المختصر بقوله: (فما كان من ترجمة زائدة مستقلة فإنني أكتب اسم صاحبها واسم أبيه بأحمر، وما زدته في أثناء

التراجم قلت في أوله: "قلت"، فجميع ما بعد "قلت" فهو من زيادتي إلى آخر الترجمة. (٦١)

كما أشار ابن حجر في مقدمته إلى أنه اعتمد في مختصره على كتابين أساسين - من الكتب المؤلفة على تهذيب المزني - رأى أنهما لا غنى عنهما هما كتاب: "تهذيب التهذيب" للحافظ الذهبي وكتاب: "إكمال التهذيب" لعلاء الدين مغلطي، فهو يوضح ذلك مشيراً إلى أهمية هذين الكتابين قائلاً: (وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من "تهذيب التهذيب" للحافظ الذهبي؛ فإنه زاد قليلاً، فرأيت أن أضم زياداته لكمل الفائدة. ثم وجدت صاحب التهذيب حذف عدة تراجم من أصل الكمال ممن ترجم لهم بناء على أن بعض السنة أخرج لهم، فمن لم يقف المزني على روايته في شيء من هذه الكتب حذفه، فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما في تراجمهم من عوز، ونكرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم، وقد نبهت على من وقفت على روايته منهم في شيء من الكتب المذكورة، وزدت تراجم كثيرة أيضاً التقطتها من الكتب الستة مما ترجم المزني لتظيرهم تكملة للفائدة أيضاً. وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي كمله الإمام العلامة علاء الدين مغلطي على تهذيب الكمال، مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الأجل، فما وافق أثبتته وما باين أهملته. فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنى مقصوداً، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما، والعلم مواهب والله الموفق). (٦٢)

وجدير بالذكر أن للحافظ ابن حجر كتاب آخر يعد مختصراً لتهذيب التهذيب سماه: تقريب التهذيب (٦٣).

(كتب الثقة والضعفاء)

يقول ابن الصلاح عن معرفة الثقة والضعفاء كنوع من أنواع علوم الحديث: (هذا من أجل نوع وأفخمه؛ فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه.)^(٦٤)

(وقد لقي هذا العلم عناية أئمة الحديث في القديم والحديث، فصنفوا فيه التأليف الكثيرة، تكلموا فيها على الرواة مما شاهدوه من أحوالهم أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة العلم.)^(٦٥)

١- كتب الثقة

من أشهر كتب الثقة:

- معرفة الثقة لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت: ٢٦١هـ)، وهو كتاب متوسط الحجم غير مرتب، رتبته تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ) وسماه: "ترتيب الثقة".

- الثقة لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، يقول في مقدمته: (فلما رأيت معرفة السنن من أعظم أركان الدين، وأن حفظها يجب على أكثر المسلمين، وأنه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح ولا صحة إخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين كيفية ما كانوا عليه من الحالات، أردت أن أملئ أسامي أكثر المحدثين ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين، ومن سلك سبيله من الماضين، بحذف الأسانيد والإكثار، ولزم سلوك الاختصار ليسهل على الفقهاء حفظها ولا يصعب على الحافظ وعيها.)^(٦٦)

إلا أنه عيبٌ عليه أنه ذكر فيه عددا كثيرا وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف أحوالهم غيره، فطريقته في كتابه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله. فتوثيقه للرجال في كتابه من أدنى درجات التوثيق. (١٧)

يقول ابن حبان: (والعدل من لم يعرف منه الجرح إذ الجرح ضد العدل فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من المغيب عنهم).^(١٨) كما عيبَ على ابن حبان أنه ذكر في كتابه هذا خلقاً كثيراً ثم أعاد ذكرهم في كتاب الضعفاء والمجروحين وبين ضعفهم، فقيل: (إن ذلك من تناقضه وغفلته أو من تغير اجتهاده).^(١٩)

وللحافظ أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) ترتيب كتاب الثقة بإشارة من شيخه زين الدين العراقي.^(٢٠)

- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، للإمام أبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).

وهو كتاب متوسط الحجم قال في مقدمته: (كتاب الثقة ممن روي حديث ممن انتهى إلينا ذكره عن نقاد الحديث ممن قبلت شهادته واشتهرت عدالته وعرف ونقل مثل: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عباد الموصلي وأحمد بن صالح، ومثل من تقدمهم، ومثل من قاربهم، وأخرجت أسماء الثقة على حروف المعجم ليقرّب على الناظر فيه اسم من قصده).^(٢١)

- الثقة ممن لم يقع في الكتب الستة لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي
(ت: ٨٧٩هـ).

٢- كتب الضعفاء

كتب الضعفاء كثيرة جدا (٧٢)، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الضعفاء لمحمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ).

- الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان
بن بحر النسائي (٢١٥-٣٠١هـ).

- الضعفاء لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد بن
البرقي الزهري (ت: ٢٤٩هـ).

- الضعفاء لأبي بشر محمد بن أحمد التولابي (ت: ٣١٠هـ).

- الضعفاء الكبير لأبي جعفر عمرو بن موسى العقيلي (ت: ٣٢٢هـ).

- الضعفاء لأبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيسد الجرجاني
الاسترلابادي (ت: ٣٢٣هـ).

- الضعفاء لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ).

- الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة لأبي أحمد عبد الله بن
عدي بن عبد الله بن محمد للجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، ذكر فيه كل من تكلم
فيه ولو كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر
من غرائب ومناكيره، (وهو أكمل كتب الجرح والتعديل، وعليه اعتماد
الأئمة. قال السبكي: طابق اسمه معناه ووافق لفظه فحواه، بشهادته بصحته
حكم المحكمون، وإلى ما يقول رضي المتقدمون والمتأخرون. قال حمزة

السهمي: سألت الدارقطني أن يصنف كتابا في الضعفاء، قال: أليس عندك كتاب ابن عدى؟، قلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يزيد ولا يزل عليه. وقال الحافظ ابن عساكر: كتاب ابن عدى ثقة على لحن فيه. قال الذهبي: كان لا يعرف العربية مع عجمة فيه، وأما في العلل والرجال فحافظ لا يجارى. (٧٣)

ونظرا لأهميته ذيل عليه بعض العلماء، من ذلك كتاب: "الجافل فسي تكملة الكامل" للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي الإشبيلي المعروف بابن الرومية (ت: ٦٣٧هـ). (٧٤)

- الضعفاء لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله بن يزيد بن النعمان الأزدي (ت: ٣٧٤هـ).

- الضعفاء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ).

- الضعفاء والمتروكين لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت: ٥٧٩هـ). يقول في مقدمته: (وقد جمعت بحمد الله كتابا كبيرا يحتوي على الأحاديث الواهية سميتها "كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية"، ثم أفردت للموضوعات كتابا سميتها: "كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات"، وهذا كتاب أسماء "الضعفاء والواضعين" وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار. (٧٥)، ويقول: (وقد اختصرت هذا الكتاب وربيت المذكورين فيه على حروف المعجم، ثم رتبتهم في أنفسهم على الحروف أيضا، وبيانه أنني أقدم إبراهيم على أحمد لأن الباء قبل الحاء، ثم رتبته أسماء آبائهم على الحروف أيضا، وبيانه أنني أقدم إبراهيم بن بشير على إبراهيم بن الحكم لأن الباء قبل الحاء، ذلك ليسهل الأمر على طالب الاسم ولا يعاني في ذلك كل مشقة. وقد جمع كتابي هذا زبد ما ذكره

المتكلمون في التضعيف، وأنقي من الكتب المصنفة في ذلك، ومتى رأيت
المصنف لا ينقي ويتوفى فليس بمصنف.)^(٧٦)

واختصره الحافظ شمس الدين الذهبي ثم ذيلته، وذيّله أيضا علاء الدين
مغلطاي بن قليج (ت: ٧٦٢هـ).

- المعنى في الضعفاء لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، قال في
مقدمته: (أما بعد: فهذا كتاب صغير الحجم كبير القدر كثير النفع، أسأل الله
تعالى فيه حسن النية والقصد، والعفو عن السهو، والتجاوز عن تجاوز الحد،
هذبه وقربته وبالغت في اختصاره تيسيرا على طلبة العلم المعتنين بالحديث
في معرفة الضعفاء، قد احتوى على ذكر الكذابين الوضّاعين، ثم على ذكر
المتروكين الهالكين، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقضين، ثم على
الكثيري الوهم من الصادقين، ثم على النقاة الذين فيهم شيء من اللين، أو
تعنت بذكر بعضهم أحد من الحافظين، ثم على خلق كثير من المجتهولين،
ولم يمكنني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الأولين والآخرين، فنكرت منهم
من نصّ على جهالته أبو حاتم الرازي وقال: "هذا مجهول"، وذكّرت خلقا
منهم لم أعرف حاله ولا روى عنه سوى رجل واحد، وكذا لم أذكر فيه من
قيل فيه: "محلّه الصدق"، ولا من قيل فيه: "يكتب حديثه"، ولا: "من لا بأس
به"، ولا من قيل فيه: "هو شيخ أو هو صالح الحديث"؛ فإن هذا باب تعديل،
وكذا لم اعتن بمن ضعف من الشيوخ ممن كان في المائة الرابعة
وبعدها.)^(٧٧)

ويوضح أهمية كتابه قائلا: (وقد جمعت في كتابي هذا أمما لا
يحصون، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء، فإنني أدخلت فيه -

إلا من ذهلت عنه - الضعفاء لابن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وابن خزيمة والعقيلي وابن عدي وابن حبان والدارقطني والدولابي والحاكمين والخطيب وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء منقطعات من أماكن متفرقات، وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة؛ إذ لو استوفيت حاله وما قيل فيه وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات، فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار وليأخذ من حديث أخذت. (٧٨)

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ألفه بعد المغني، وهو من أهم الكتب المؤلفة في تراجم الضعفاء، سلك فيه مسلك ابن عدي في ذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، وأتى في بعض تراجمه أيضا بحديث أو أكثر من غرائب أصحاب الترجمة ومناكيره.

يقول الذهبي في مقدمته: (فهذا كتاب جليل مبسوط في إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني، وطولت العبارة فيه، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدا على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المنيل على الكامل لابن عدي.) (٧٩)

وبعد أن سرد الإمام الذهبي في أول كتابه جملة من الكتب المؤلفة في الضعفاء والمتروكين، وعلق على بعضها بيِّن منهجه فيه قائلا: (فقد استخرت الله عز وجل في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء ليقرب تناوله ... وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا

ذلك الشخص لما ذكرته ثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين خوفا من أن يتعقب علي لا أنبي ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة فإنني نحتمل لجلالة الصحابة ولا أنكرهم في هذا المصنف؛ فإن الضعيف إنما جاء من جهة الرواة إليهم. وكذا لا أنكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرت أحدا منهم فأذكره على الإنصاف).^(٨٠)

واحتوى الميزان على ذكر الكذابين الوضّاعين المتعمّدين، وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير، ثم على الكذابين في حديثهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكي الذين كثر خطوهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم، ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة وفي عدالتهم وهن، ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم فلم غلط وأوهام ... ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين، ثم على خلق كثير من المجهولين، وغير ذلك.^(٨١)

- لسان الميزان للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). جعله كالتلخيص لكتاب ميزان الاعتدال للذهبي، لكنه أضاف إليه الكثير؛ فهو يذكر كلام الذهبي في الميزان أولا، ثم يتكلم بما عنده تأييدا للذهبي، أو نقدا له، أو استدراكا عليه، مع إضافات رآها في كتاب أسنانه زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ) للذي ذيل به على الميزان.

يقول في أوله: (ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتباً كثيرة كل منهم على مبلغ علمه ومقدار ما وصل إليه اجتهاده، ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب "الميزان" الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وقد كنت أردت نسخه على وجهه فطال عليّ، فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم أو بعضهم، فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى وكتبت منه ما ليس في تهذيب الكمال ... ثم إنني زدت في الكتاب جملة كثيرة ... ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين جعله نبلاً على الميزان، ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب الميزان ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب، فعلمت على من ذكره شيخنا في هذا الذيل صورة "ذا" إشارة إلى أنه من الذيل لشيخنا، وما زدته في أثناء ترجمة ختمت كلامه بقول انتهى وما بعدها فهو كلامي وسميته لسان الميزان). (٨٢)

(كتب الأسماء والكنى والألقاب)

الأسماء والكنى والألقاب أي: أسماء من اشتهر بكنيته، وكنى من اشتهر باسمه، وألقاب المحدثين. وهو علم مهم جداً من علوم الحديث يسهل به معرفة الرواة المشهورين بكنيتهم، أو كنية الرواة المشهورين بأسمائهم فقط. فيحترز بذلك من الخلط؛ فأحياناً يذكر الراوي في كتب الحديث باسمه مجرداً عن كنيته، وأحياناً يذكر بالكنية دون الاسم فيتوهم أنهما راويان.

يقول شمس الدين الذهبي: (فإن الناس أقسام؛ منهم من اسمه كنيته، أو لا يعرف بغير كنية، ومنهم من اشتهر بالكنية وخفي اسمه، ومنهم بالضد من

اشتهر بأسمه أو نسبه وخفيت كنيته، ومنهم من شهر بالأمرين، ومنهم من لا يعرف سواء سمي أم كني. (٨٣)

وأفرد ابن الصلاح للأسماء والكنى النوع الخمسين في مقدمته، قال فيه: (والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوي الكنى، والمصنف في ذلك يُسَوِّبُ كتابه على الكنى مبينا أسماء أصحابها. وهذا فنٌ مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطرحونه فيما بينهم، وينتقصون من جهله. (٨٤)

وابتكر ابن الصلاح في هذا النوع تقسيما حسنا لأصحاب الكنى، فسَمَّه تسعة ضروب، هي على الاختصار:

- ١- من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه فصار كأنه للكنية كنية، كمن يقال إن اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد.
- ٢- للذين عرفوا بكناهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها، هل هي كناههم أو غيرها؟.
- ٣- الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء، كعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يلقب بأبي تراب ويكنى أبا الحسن.
- ٤- من له كنيستان أو أكثر، كعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج كانت له كنيستان: أبو خالد وأبو الوليد.
- ٥- من اختلف في كنيته، فذكر على الاختلاف كنيستان أو أكثر واسمه معروف، كأسامة بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قيل كنيته أبو زيد، وقيل أبو محمد، وقيل أبو عبد الله، وقيل أبو خارجة.

٦- من عرفت كنيته واختلف في اسمه، كأبي هريرة رضي الله عنه، فقد اختلف في اسمه ولم أبيه اختلافا كثيرا جدا، وأصح شيء فيه عند الحاكم هو: عبد الرحمن بن صخر.

٧- من اختلف في كنيته واسمه معا، وذلك قليل، كسفينة مولى رسول الله ﷺ قيل اسمه عمير، وقيل صالح، وكنيته أبو عبد الرحمن.

٨- من لم يختلف في كنيته واسمه، وعرفا جميعا. تأتي عبد الله مالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن حنبل.

٩- من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث، مثاله: "أبو إدريس الخولاني" اسمه عائذ الله بن عبد الله. ^(٨٥)

كما أفرد النوع الحادي والخمسين لمعرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى، قال في أوله: (وهذا من وجه ضد النوع الذي قبله، ومن شأنه أن يُؤَبَّ على الأسماء ثم تُبَيَّن كناها بخلاف ذلك. ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسما من أقسام ذلك، من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى). ^(٨٦)

ثم أفرد ابن الصلاح النوع الثاني والخمسين لمعرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم.

ومن الكتب القيمة في معرفة الأسماء والكنى والألقاب:

- الأسماء والكنى للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)

- الكنى للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).

- الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ).

- الكنى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ).
- الأسماء والكنى لأبي بشر محمد بن أحمد الدّولابي (ت: ٣١٠هـ).
- أسامي من يعرف بالكنى لأبي حاتم محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، وله أيضا: كنى من يعرف بالأسامي.
- أسماء من يعرف بكنيته لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت: ٣٧٤هـ).
- الكنى لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكراييسي المعروف بالحاكم الكبير (ت: ٣٧٨هـ).
- الكنى والألقاب لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).
- الألقاب والكنى لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ابن سن موسى الفارسي الشيرازي (ت: ٤١١هـ).
- منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال لأبي الفضل علي بن الحسين بن أحمد بن الحسن الفلكي الهمداني (ت: ٤٢٨هـ).
- الاستغنا في معرفة الكنى لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري (ت: ٤٦٣هـ).
- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت: ٥٧٩هـ).
- المقتنى في سرد الكنى للحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، وهو اختصار وترتيب وزيادة على كتاب الكنى للحاكم الكبير، يقول الذهبي في أوله: (وقد جمع الحفّاظ في الكنى كتباً كثيرة، ومن أجلها وأطولها كتاب النسائي، ثم جاء بعده أبو أحمد الحاكم فزاد وأفاد وحرر وأجاد ... ولكنه

يتعب الكشف منه لعدم مراعاته ترتيب الكنى على المعجم، فرتبته
واختصرته وزدته وسهله. (٨٧)

- نزهة الألباب للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٣هـ).
- كشف النقاب عن الألقاب لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)،
والسيوطي كذلك كتاب: المنى في الكنى.

(كتب المؤلف والمختلف)

المؤلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها هو ما تنفق
في الخط صورته وتختلف في النطق والتلفظ صيغته، وهو فن مهم جدا من
فنون علوم الحديث، عدّه ابن الصلاح النوع الثالث والخمسين في مقدمته قال
عنه: (هذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم
مخجلا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يقرع إليه، وإنما يضبط بالحفظ
تفصيلا). (٨٨)

ومن أهم المؤلفات في المؤلف والمختلف (٨٩):

- المختلف والمؤلف لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي
الدارقطني البغدادي (ت: ٣٨٥هـ).
- المختلف والمؤلف في مشتبه أسماء الرجال لأبي محمد عبد الغني بن
سعيد بن علي بن سعيد الأزدي (ت: ٤٠٩هـ).
- المؤلف والمختلف لأبي سعيد أحمد الماليني (ت: ٤١٢هـ).

* - المؤلف تكملة المختلف للحافظ أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). جمع فيه بين كتابي الدارقطني وعبد الغني وزاد عليهما.

- تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني المعروف بالجواني (ت: ٤٩٨هـ).

- الإعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني بن الأثرام لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله الرُّشاطي (ت: ٥٤٢هـ).

- المختلف والمؤتلف لأبي البركات علاء الدين علي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (ت: ٧٥٠هـ).

ولعل أهم كتاب في هذا الموضوع هو كتاب:

- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأساب لأبي نصر علي بن هبة الله بن علي جعفر المعروف بابن ملكولا (ت: ٤٨٧هـ).

هذا الكتاب في غاية الإفادة وعليه اعتماد المحدثين، ألفه ابن مأكولا زيادة على كتاب الخطيب البغدادي المسمى: "المؤتلف تكملة المختلف"، بعدما رأى من تقصيره في التيسير عليهما، يقول ابن مأكولا في أوله: (فإني لما نظرت في كتاب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الذي سماه: "تكملة المؤلف والمختلف" لكتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني في المؤلف والمختلف وكتابي عبد الغني بن سعيد الأزدي في المؤلف والمختلف ومشبهه النسبة وجدته قد أخل بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرر أشياء قد ذكرها أو أحدهما، ونسبهما إلى الغلط في أشياء لم يغلط فيها،

وترك أغلاطا لهما لم ينبه عليهما، ووهم في أشياء مما استدركه سطرها على الغلط، فأثرت أن أعمل في هذا الفن كتابا جامعا لما في كتبهم وما شذ عنها، وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكروه، وأنكر ما وهم فيه أحدهم على الصحة وما اختلفوا فيه، وكان لكل قول وجه ذكرته، فبدأت به محتسبا بعمله وراجيا الثواب بتخصيصه إذ كان أكبر عون لطالب العلم على معرفة ما يشبهه عليه من الأسماء والأنساب والألقاب التي يحتاج إلى قراءتها وكتابتها. (١٠)

ثم يوضح طريقته في ترتيب كتابه قائلا: (ورتبته على حروف المعجم، وجعلت كل حرف أيضا على حروف المعجم، وبدأت في كل باب بذكر من اسمه موافق لترجمته ثم بمن كنيته كذلك، ثم أتبعته بذكر الأبناء والأجداد وقدمت في كل صنف الصحابة وأتبعتهم بالتابعين وتابعيهم إن كانوا في ذلك الباب وإلا فالأقدم من الرواة، ثم جعلت بعد ذكر من له رواية الشعراء والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية وكل من له ذكر في خبر من الرجال والنساء، وختمت كل حرف تضمهما النسبة منه ليقرب إدراك ما يطلب فيه ويسهل على مبتغيه. (١١)

وذيّل على "الإكمال" :

- معين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنبلي الحافظ المعروف بآبِن نَقْطَة (ت: ٦٢٩هـ).

وذيّل على ابن نقطة:

- وجيه الدين أبي المظهر منصور بن سليم بالفتح بن منصور بن فتوح الهمداني الإسكندري الشافعي (ت: ٦٧٣هـ).

الجمال أبي حامد محمد بن علي بن محمد بن أحمد المعروف بابن الصابوني الدمشقي الحافظ (ت: ٦٨٠هـ).

وجمع علاء الدين مغلطاي (ت: ٧٦٢هـ) بين الدليلين السابقين مع زيادات من أسماء الشعراء وأنساب العرب وغير ذلك، ولكن عيباً عليه أن في كتابه أوهام وتكرير. (٩٢)

(كتب المتفق والمفترق)

المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها هو ما يتفق لفظاً وخطاً؛ أي أن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راوٍ، فهم متفقون في اسمهم مختلفون في شخصهم.

عدّه ابن الصلاح النوع الرابع والخمسين من أنواع علوم الحديث في مقدمته مشيراً إلى أهمية قائلاً: (هذا النوع متفق لفظاً وخطاً بخلاف النسوع الذي قبله؛ فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ، وهذا من قبل ما يسمى في أصول الفقه: المشترك، وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم.) (٩٣)

ومن أهم الكتب المؤلفة في هذا الفن:

- المتفق والمفترق لأبي بكر الجوزقي النيسابوري (ت: ٣٨٨هـ).

- كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).

- المتفق والمفترق لأبي عبد الله محب الدين محمد بن محمود بن النجلر البغدادي (ت: ٦٤٣هـ).

– الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني المقدسي (ت: ٥٠٧هـ)، وهو من أهم الكتب في هذا النوع، تتضح تلك الأهمية مما ذكره في مقدمة كتابه عن سبب تأليفه حيث يقول: (أما بعد فإن أئمتنا المتقدمين رضي الله عنهم صنفوا في مشكلات الأسماء والأنساب كتباً يستضيء بها المنتهي ويسترشد بها المبتدئ، لا غناء للمحدث عنها، فوقع بما صنفوا النفع العظيم، جزاهم الله خيراً، وكان النوع الذي حلقتا على قسمين: أحدهما في الأسماء وهو ما اتفق في الصورة واختلف في المعنى، والثاني في الأنساب وهو نظيره أيضاً وسبق مما قدمنا من ذكر هذين النوعين لم أر لأحد من المتقدمين فيه تصنيفاً وهو ما اتفق في الخط وتمائل في النقط والضبط؛ مثل بلديتين، أو قبيلتين، أو صناعة ونسب، أو بلدة ولقب، على العكس والطرده، خرج منهما مُحَدَّثَانِ.

وكنت في تحريري هذا النوع مقدماً مرة ومؤخراً أخرى، حتى دخلت نيسابور، فرأيت في بعض تخاريج الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله حديثاً لإسماعيل بن عياش عن مطعم بن المقدم الصنعاني^(١٩)، فقال عقبه: تفرّد به الشاميون عن اليمانيين، واعتقد أن مطعماً هذا من صنعاء اليمن وإنما هو من صنعاء قرية بباب دمشق نزلها جماعة من الصحابة ... قال أبو عمرو الأوزاعي ما أصيب أهل الشام بأعظم من مصيبتهم في مطعم بن المقدم الصنعاني. فلما رأيت أبا عبد الله قد وقع له هذا الوهم حينئذ تتبععت هذا النوع وحررتة، وجعلته مرتباً على الحروف ليكون أسهل على الناظر، ولا بد لهذا النوع من متتبع وناقد، ومستدرك وزائد، كما فعل في حق من تقدم ذكرنا له.^(١٩)

وذئيل علي كتاب ابن القيسراني أبو موسى محمد بن عمر الأصبهاني
(ت: ٥٨١هـ).

(كتب المتشابه)

المتشابه هو أن يوجد اتفاق في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا
بها، أو يوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف، أو على العكس.
من هذا بأن يختلف ويأتلّف أسماؤهما وتتفق نسبتهما أو نسبهما اسما أو
كنية. (٩٦)

ومن أهم الكتب المؤلفة في هذا الفن:

- مشتبّه النسبة للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت: ٤٠٩هـ).

- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بواذر التصحيف
والوهم للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ). ثم ذئيل عليه بما يتفق من
أسماء الرواة وأسابهم وسماء: "تالي التلخيص".

واختصره علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن مصطفى بن
سليمان المعروف بابن التركماني المارديني (ت: ٧٥٠هـ).

واختصره أيضا جلال الدين البغدادي (ت: ٩١١هـ) وسماء: "تحفة
النابه بتلخيص المتشابه".

- الفصيل في مشتبّه النسبة لأبي بكر الحازمي (ت: ٥٨٤هـ).

- المشتبّه في أسماء الرجال لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٨٤هـ).

- تبصير المنتبه في تحرير المشتبه لشهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). وهو مختصر لمشتبه الذهبي.
- توضيح المشتبه لشمس الدين محمد بن ناصر الدين أبي بكر بن عبد الله بن محمد الدمشقي (ت: ٨٤٢ هـ).

خاتمة

وبعد:

فمن هذه الدراسة نخلص إلى نتيجة جوهرية هي أن علم أسماء الرجال كان وما زال الحصن القوي الذي تتصدع عنده محاولات المشككين في أحاديث رسول الله ﷺ، وفرق العلماء بين التحدث في رجال الحديث وبين الغيبة، فلم يعدوا بيان حال الراوي من الغيبة بل عدوه من باب النصيحة، وصار تعلم أحوال الرجال كتعلم الحديث الشريف، فكان الرجل يمتدح بكثرة حفظه لأسماء الرجال وأحوالهم، وصار العارف بأحوال الرواة من المعظمين والمبجلين بين العامة والخاصة، فلا يعدون الرجل حافظاً للحديث إلا إذا كان عنده علم بأحوال الرواة.

واتضح من هذا البحث أن كتب تراجم الرجال أعطتنا صورة كاملة عن شخصيات الرواة وتحديدها من جميع النواحي الزمانية والمكانية والاسمية؛ فمن الناحية الزمنية درس العلماء موقع الراوي من سابقه ولاحقه، وحددوا جيله الذي عاش فيه، ففرقوا بين الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وغيرهم، وألقوا في ذلك الطبقات والمعاجم.

وفي الناحية المكانية عنوا بأوطان الرواة وتنقلاتهم، فبينوا ما قد يطرأ
منها مما يؤثر في رواية الحديث، بل ألفوا في تراجم الرواة حسب بلدانهم
وأوطانهم.

وفي أسماء الرواة عنوا بإزالة الإبهام منها، وعيّنوا أسماء الرواة
وأبائهم، كما عيّنوا كنانهم وأنسابهم وألقابهم، وضبطوا ذلك غاية الضبط،
وقاموا كذلك بمقابلة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم وألقابهم لتمييز المتشابه
منها عن بعضه؛ فدرسوها من ناحية السنق والمفترق، ومن ناحية المؤلف
والمختلف، ومن ناحية المتشابه.

وكان للعلماء طريقة واضحة في وضع التراجم؛ فنرى أكثرهم يذكر
أولا اسم الراوي، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته إلى قبيلته وبلدته وحرفته،
ونحو ذلك. ثم يذكرون مشايخه والرواة عنه. ثم يذكرون في الترجمة ما
يتعلق بتعديل الرجل أو جرحه مفصلاً. ثم يذكرون في آخر الترجمة تاريخ
ولادة الراوي وتاريخ وفاته.

ومن هنا استطاع العلماء أن يتصلوا إلى نتائج مهمة فيما يقبل من
حديث الراوي وما يرفض منه، وما يتصل من سنده وما ينقطع، مما
ساعدهم على وضع كل راوٍ في موضعه الصحيح، وميزوا كل راوٍ عما
سواه تمييزاً دقيقاً مما أفاد غاية الإفادة في علم الحديث وعلم الأصول والفقه
والتفسير وغيرها من العلوم التي تعتمد على صحيح الحديث.

د. ياسر عطية الصعيدي

كلية الآداب - جامعة المنيا

حواشي البحث

- (١) مناهج المحدثين: أحمد عمر هاشم، القاهرة ١٩٨٤م، ص ٥.
- (٢) تشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م، ١ / ٨٧.
- (٣) تهذيب الأسماء: محيي الدين النووي، طبع دار الفكر بسيرت الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص ٤٠.
- (٤) مقدمة صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ) ، ١٥/١.
- (٥) الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي ، تحقيق أبو عبد الله السورقي، طبع المكتبة العلمية، المدينة المنورة (د . ت)، ص ٣.
- (٦) اللغات: محمد بن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، طبع دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٥م، ١ / ٨.
- (٧) ينظر الكفاية في علم الرواية: ص ١١٩.
- (٨) نفس المصدر: ص ١٢٠.
- (٩) ينظر ترجمة أبي البخترى في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحي مختار غزاوي، طبع دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م، ٧ / ٦٣.
- (١٠) ينظر ترجمته في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، ١٠ / ٤٥.
- (١١) ينظر الكفاية في علم الرواية: ١ / ٤٥.
- (١٢) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح : أبو الوليد الباجي، تحقيق حسين أبو لبابة، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٦م، ١ / ٢٨٢.
- (١٣) ينظر للكفاية في علم الرواية: ص ٣٧ - ٣٩.
- (١٤) نفس المصدر: ص ٤٠.

- (١٥) لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، طبع مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م، ٣ / ١.
- (١٦) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: تقي الدين ابن الصلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ص ٥٩٠.
- (١٧) التعديل والتجريح: أبو الوليد الباجي، ٢٨٢ / ١.
- (١٨) الكفاية في علم الرواية: النبغادي، ص ٤٣، ٤٤.
- (١٩) معرفة علوم الحديث: النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م، ص: ٢.
- (٢٠) المنهل الروي: ابن جماعة، تحقيق محي الدين رمضان، طبع دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ص ١١١.
- (٢١) الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ١ / ١.
- (٢٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٢٢.
- (٢٣) تهذيب الأسماء: محي الدين النووي، ص ٤٣.
- (٢٤) الإصابة في تمييز الصحابة: ٦ / ١.
- (٢٥) ينظر ترجمته في طبقات الحفاظ: جلال الدين السيوطي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ص ٤٣١.
- (٢٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١ / ١٩.
- (٢٧) نفس المصدر: ٢٠ / ١.
- (٢٨) نفس المصدر: ٢٤ / ١.
- (٢٩) نفس المصدر: ١٩٦٦ / ٤.
- (٣٠) مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٢١.
- (٣١) ينظر الرسالة المستطرفة: ص ٢٠٣.
- (٣٢) كشف الظنون: ٨١ / ١.

- (٣٣) ينظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، طبع عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- (٣٤) أسد الغلبة في معرفة الصحابة: عز الدين ابن الأثير الجزري، طبع الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م، ٩ / ١، ١٠.
- (٣٥) نفس المصدر: ١٠ / ١. (بتصرف)
- (٣٦) نفس المصدر: ١١ / ١.
- (٣٧) نفس المصدر: ١٢ / ١.
- (٣٨) الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٠١ / ١.
- (٣٩) ينظر كشف الظنون: ٨٢ / ١.
- (٤٠) ينظر ترجمته في: ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، تحقيق حسام الدين القدسي، طبع دار الكتب العلمية بيروت (د.ت)، ص ٣٨٠.
- (٤١) الإصابة : ٢ / ١.
- (٤٢) نفس المصدر: ٥ / ١.
- (٤٣) نفس المصدر.
- (٤٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض (د.ت)، ٢ / ٢٢١.
- (٤٥) ينظر أجد العلوم: صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م، ٢ / ٣٦٢.
- (٤٦) ينظر رسالة المستطرفة : ص ١٣٨.
- (٤٧) ينظر نفس المصدر: ص ١٣٩، ١٤٠.
- (٤٨) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي : رقم (١٤٣٣).
- (٤٩) علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٣٤٦.
- (٥٠) ينظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢١٨/٨. وفي تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ٢١٩/٢.

- (٥١) ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ٦٨٠/٢ ، وفي سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٢٧/١٣ ، وفي طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٩٩ .
- (٥٢) ينظر الطبقات الكبرى: محمد بن سعد الزهري، طبع دار صادر، بيروت ١٩٥٨م، ٣/٣٧٠، ٥/١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٤ .
- (٥٣) ينظر أجد العلوم: ٢/٢٢٩ .
- (٥٤) ينظر الرسالة المستطرفة: ص ١١٣ .
- (٥٥) مقدمة تهذيب النكاح في أسماء الرجال: بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، ١/٤١ .
 ينظر تهذيب النكاح: ١/١٢٧، ١٤٨ .
- (٥٧) تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م، ٣/١ .
- (٥٨) نفس المصدر .
- (٥٩) نفس المصدر .
- (٦٠) نفس المصدر: ١/٤ .
- (٦١) نفس المصدر .
- (٦٢) نفس المصدر: ١/٧ .
- (٦٣) ينظر كشف الظنون: ٢/١٥١٠ .
- (٦٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٨٨ .
- (٦٥) منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ص ١٢٩ .
- (٦٦) النقات: ابن حبان ، ٣/١ .
- (٦٧) الرسالة المستطرفة : ص ١٤٦ . (بتصرف)
- (٦٨) النقات لابن حبان : ١/١٣ .
- (٦٩) الرسالة المستطرفة : ص ١٤٦ .
- (٧٠) ينظر نفس المصدر: ص ١٤٧ .

- (٧١) تاريخ أسماء النقات: عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، طبع
الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م، ٢٥ / ١.
- (٧٢) ينظر كشف الظنون: ١.٨٧/٢، الرسالة المستترفة: ص ١٤٤.
- (٧٣) كشف الظنون : ١.٣٨٢ / ٢.
- (٧٤) نفسه المصدر.
- (٧٥) الضعفاء والمتروكين: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاسمي، طبع دار
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ٧ / ١.
- (٧٦) نفس المصدر : ١.١٢ / ١.
- (٧٧) المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة البلاغة، حلب
١٩٧١م، ص ٤.
- (٧٨) نفس المصدر: ص ٥.
- (٧٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي، تحقيق علي معوض، طبع
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ١.٠٩ / ١.
- (٨٠) نفس المصدر: ١.١١٣ / ١.
- (٨١) ينظر نفس المصدر: ١.١١٤ / ١.
- (٨٢) لسان الميزان: ٣ / ١.
- (٨٣) المقتنى في سرد الكنى: شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد مراد، نشر مطابع
الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، ١ / ٤٧.
- (٨٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٠٨.
- (٨٥) نفس المصدر : من ص ٥٠٩ إلى ص ٥١٧. (بتصرف)
- (٨٦) نفس المصدر: ص ٥١٨.
- (٨٧) المقتنى في سرد الكنى : ١ / ٤٧.
- (٨٨) مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٢٨.
- (٨٩) ينظر الرسالة المستترفة: ص ١١٥ - ١١٨. وكشف الظنون: ١.١٦٣٧/٢.

- (٩٠) الإكمال: أبو نصر علي بن هبة الله بن ماکولا، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ. ١ / ١، ٢.
- (٩١) نفس المصدر.
- (٩٢) الرسالة المستطرفة: ص ١١٨.
- (٩٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٥٢.
- (٩٤) ينظر ترجمته في تهذيب الكمال ٧٤/٢٨.
- (٩٥) المؤلف والمختلف: محمد بن طاهر القيسرائي، تحقيق كمال الحوت، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ص ٢٣.
- (٩٦) مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٦١.

المصادر والمراجع

- ١- أبجد العلوم: صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م.
- ٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر، تحقيق محمد علي الجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين ابن الأثير الجزري، طبع الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٤- الإصاية في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- ٥- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: أبو نصر علي بن هبة الله بن مأكولا، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٦- تاريخ أسماء النقاة: عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، طبع الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- ٧- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).
- ٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض (بدون تاريخ).

- ٩- تذكرة الحفاظ: محمد بن طاهر بن القيسراني، تحقيق حمدي السلفي،
 طبع دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ١٠- التعليل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو
 الوليد الباجي، تحقيق حسين أبو لباية، دار اللستواء للنشر والتوزيع،
 الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- ١١- تهذيب الأسماء: محيي الدين النووي، طبع دار الفكر بيروت الطبعة
 الأولى ١٩٩٦م.
- ١٢- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة
 الأولى ١٩٨٤م.
- ١٣- الثقات: محمد بن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، طبع دار
 الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٥م.
- ١٤- الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبع دار إحياء
 التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.
- ١٥- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصبهاني، طبع دار الكتاب العربي، بيروت،
 الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- ١٦- نيل تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، تحقيق حسام الدين القدسي،
 طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).
- ١٧- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط
 ومحمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة
 ١٤١٣هـ.

- ١٨- الضعفاء والمتروكين: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٩- طبقات الحفاظ: جلال الدين السيوطي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٢٠- طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، طبع عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٢١- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد الزهري، طبع دار صادر، بيروت ١٩٥٨م.
- ٢٢- علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.
- ٢٣- الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، طبع دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
- ٢٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
- ٢٥- الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، طبع المكتبة العلمية، المدينة المنورة (بدون تاريخ).
- ٢٦- لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، طبع مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

- ٢٧- معرفة علوم الحديث: النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- ٢٨- مقدمة تهذيب الكمال: بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- ٢٩- مقدمة صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ).
- ٣٠- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: تقي الدين ابن الصلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- ٣١- المقتنى في الضعفاء: شمس الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة البلاغة، حلب ١٩٧١م.
- ٣٢- المقتنى في سرد الكنى: شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد مراد، نشر مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- ٣٣- مناهج المحدثين: أحمد عمر هاشم، القاهرة ١٩٨٤م.
- ٣٤- منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ).
- ٣٥- المنهل الروي: ابن جماعة، تحقيق محي الدين رمضان، طبع دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٣٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي، تحقيق علي معروض، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.